أثر رأي المراجع الخارجي عن مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات على قرارات المستثمرين " دراسة ميدانية على المنشآت المالية ومكاتب المراجعة في الجمهورية اليمنية "

أحمد عبد الله العمودي*

الملخص

استهدفت الدراسة تقويم مدى توافق وجهات نظر مراجعي الحسابات و المستثمرين حول أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها لتحديد كفاية الإفصاح ، وتقويم مدى ملاءمة تقرير المراجع عن الإفصاح في القوائم المالية مع المحتوى الفعلي للتقارير المالية للشركات اليمنية. ودراسة مدى تلبيه محتوى التقارير المالية لحاجات المستثمر المؤسسي. ومن ثم دراسة العلاقة بين رأي المراجع عن مستوى الإفصاح في التقارير المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

وقد قسمت الدراسة على شقين تناول الأول الجانب النظري لموضوع الدراسة، بينما تناول الشق الثاني الجانب العملي من خلال استبيان وزع على المصارف كجهة استثمارية، ومراجعي الحسابات كطرف يستوجب معرفة رأيه وذي علاقة بموضوع الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الأولى، وقد توصلت الدراسة إلى:-

ـ عدم وجود اختلاف معنوي بين مراجعي الحسابات من جهة والمستثمر المؤسسي من جهة أخرى حول أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها لتحديد كفاية الإفصاح في القوائم المالية للشركات .

ـ أن القوائم والتقارير المالية الحالية للشركات وما تحتويه من إيضاحات لا تلبي حاجات المستخدم.

ـ أن رأي مراجع الحسابات عن كفاية الإفصاح في التقارير المالية لا يتوافق مع المحتوى الفعلي لهذه التقارير.

ـ أن رأي المراجع عن درجة الإفصاح والتفسير لبنود القوائم المالية يؤثر في توجهات المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المقدمة:

لقد تطلبت التطورات الاقتصادية المتلاحقة ضرورة زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي، وذلك بتوفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية، بحيث يحقق هذا الإفصاح الأهداف المرجوة منه سواء بالنسبة لاحتياجات إدارة الوحدة الاقتصادية من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات لدعم قدرتها التنافسية، أو بالنسبة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم في النواحي الاقتصادية المختلفة وبصفة خاصة المستثمرين المحتملين وذلك بهدف تخفيض المخاطر التي قد يتعرضون لها عند الاستثمار فيها.

ومن التطورات التي شهدها الإفصاح المحاسبي الانتقال من مفهوم القوائم المالية financial statement إلى مفهوم التقارير المالية financial reporting حيث إن المفهوم الأخير أكثر شمولية ويتضمن بجانب معلومات القوائم المالية أنواعا أخرى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي لا يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

ويعد تقرير المراجع الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه حيال القوائم والتقارير المالية وفقا لشروط مهمة المراجعة التي قام بإنجازها، ويصدر الرأي عادة عما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدالة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها والتدفق النقدي، بناء

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة حضرموت

على كفاية العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها تلك القوائم، ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف المنشأة.

وتناولت المعايير الدولية للمحاسبة موضوع الإفصاح وما يجب على الشركات الإفصاح عنه في تقاريرها المالية الدورية، وطالبت معايير المراجعة المراجع وبخاصة معايير التقرير أن يبدي المراجع رأيه عن كفاية الإفصاح في التقارير المالية.

كذلك ألزمت كثير من قوانين الدول وخاصة ما يتعلق منها بالمراجع حيث طالبته بالتأكد من كفاية مستوى الإفصاح للشركة محل المراجعة، أما القوانين المتعلقة بالأسواق المالية فقد ألزمت الشركات بالإفصاح عن كثير من الأمور ووضعت عقوبات على عدم الوفاء بمتطلبات هذا الإفصاح، وتتناول هذه الدراسة أثر رأي المراجع عن التزام الشركات بالإفصاح المالي في تقاريرها المالية في توجهات المستثمر وترشيد قرار الاستثمار وزيادة من وجهة نظر المستثمر المؤسسي.

وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء يمثل الأول منهجية الدراسة واستعراض الدراسات السابقة واشتمل الجزء الثاني على مدخل نظري حول تقرير المراجع والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، أما الجزء الثالث فيمثل الدراسة الميدانية.

مشكلة الدراسة:

يُعدُّ الإفصاح المحاسبي أمراً بالغ الصعوبة لكثير من الوحدات، استجابة للمتطلبات القانونية الخاصة بمسألة الإفصاح، واتسعت هذه المشكلة مع مرور الوقت وتطور الأنشطة التي تقوم بها منشآت الأعمال وتعقدها، ويعدُّ الإفصاح المنتج النهائي الذي تقدمه الوحدات الاقتصادية فيما يختصّ بنتيجة أنشطتها ومركزها المالي، والموظفة في اتخاذ عدد من القرارات من مستخدمي التقارير المالية، سواء كانوا المستخدمين الحاليين أو المرتقبين، المباشرين أو غير المباشرين، الأمر الذي يتطلب معه أن تكون عمليات الإفصاح، بما يفيد تلك الجهات في عملية اتخاذ قراراتها وإنجاز أعمالها، ويتطلب أيضا من مراجع الحسابات الخارجي التأكد من التزام الشركة بمتطلبات المعايير الدولية والمتطلبات القانونية للإفصاح وبيان ذلك في تقريره، ولذا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:-

- هل يوجد اختلاف بين مراجعي الحسابات والمستثمرين حول أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها لتحديد كفاية الإفصاح.
- هل يعتمد المستخدمون للقوائم المالية على رأي المراجع عن هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؟
- هل تقرير المراجع والإفصاح الحالي في القوائم والتقارير المالية يلبي احتياجات مستخدميها؟
- هل رأي المراجع عن مستوى الإفصاح في التقارير المالية يتلاءم مع ما تحتويه فعلا هذه التقارير من إفصاح؟

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تكمن أولا في أهمية تقرير المراجع وكذا الإفصاح للمستثمر، وثانيا أن التوجهات الحديثة نحو فتح سوق مالية في اليمن يحتم وضع إطار للإفصاح المالي في التقارير المالية بما يتناسب مع أهمية هذا العنصر في عملية الاستثمار على مستوى المؤسسات أو الأفراد، ولهذا فمن المأمول أن تقدم هذا الدراسة ما يأتي:

- الإسهام في مساعدة الجهات القائمة على المهنة في العمل على معالجة موضوع الإفصاح في التقارير المالية.

- حماية المستثمر وترشيد قراراته وتسهيل عملية الاستثمار من خلال تطوير كل من تقرير المراجع والتقارير المالية، ورفع كفايتهما في إشباع حاجة المستخدمين.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تحقيق الآتي :

1- تقويم مدى توافق وجهات نظر مراجعي الحسابات والمستثمر المؤسسي حول أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها.

2- دراسة العلاقة بين رأي المراجع عن مستوى الإفصاح في التقارير المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

3- دراسة مدى تلبيته محتوى القوائم والتقارير المالية لحاجات المستخدم.

4- دراسة مدى ملاءمة رأي المراجع عن مستوى الإفصاح في التقارير المالية مع المحتوى الفعلي لهذه التقارير.

فرضيات الدراسة :

من خلال استعراض مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن للباحث صياغة الفرضيات الآتية:

1- يوجد اختلاف معنوي بين مراجع الحسابات والمستثمر المؤسسي حول أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها لتقدير كفاية الإفصاح.

2- يؤثر رأي المراجع عن درجة الإفصاح والتفسير لبنود القوائم المالية على توجهات المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3- لا يلبي تقرير المراجع الخارجي و التقارير المالية الحالية للشركات احتياجات مستخدميها.

4- لا يتلاءم رأي المراجع عن مستوى الإفصاح في التقارير المالية مع المحتوى الفعلي لهذه التقارير.

مجتمع وعينة الدراسة:

إن عملية الإفصاح تتطلب أن تكون القوائم المالية معدة لاستخدام المستثمرين والإيفاء بمتطلبات الإفصاح للمسهمين والدائنين والجهات الحكومية والجمهور، وتمت مراجعتها من قبل مراجع الحسابات الخارجي. لكن التركيز عادة ما يكون على المستثمر.

وبناءً على ما تقدم يتوقع أن يكون المستثمر الجهة الأساسية التي يجب أن يصاغ الإفصاح لخدمته، لذا فقد رأى الباحث أن يكون مجتمع الدراسة من العاملين في أقسام الاستثمار والائتمان في المنشآت المالية اليمنية والبالغ عددها 14 مصرفا يمنيا لها حوالي 236 فرعا في مختلف المحافظات[1] ، و12 شركة تأمين لها حوالي 50 فرعا، ولمعرفة مدى توافق رأي المستثمر مع المراجع الخارجي فيما يخص الفرضية الأولى شملت الدراسة مكاتب التدقيق الخارجي، علما أن عدد شركات المراجعة بلغت 13 شركة حتى أغسطس 2012م منها 12 شركة في صنعاء، بينما بلغ عدد مكاتب المراجعة الفردية 194[2].

عينة الدراسة :

بلغ عدد المنشآت المالية عينة الدراسة 12 منشأة، حيث تم اختيار 8 مصارف بحسب الأقدم والأشهر، من خلال فروعها في صنعاء و المكلا، لكون الفروع الرئيسة لجميع المصارف (عدا المصرف الأهلي) توجد في صنعاء، وجميع المصارف لها فروع في صنعاء، وكعينة من الفروع الأخرى في المحافظات اختيرت فروعها في المكلا، مما يجعل العينة ممثلة لمجتمع الدراسة، و4 شركات تأمين من خلال المركز الرئيس في صنعاء كون قسم الاستثمار في هذه الشركات غالبا يكون في المركز،

ويبلغ عدد موظفي قسم الاستثمار والائتمان في هذه الفروع إجمالا 92 موظفاً، شملتهم الدراسة بنسبة 100%.

بينما بلغت مكاتب المراجعة المشمولة بالدراسة أحد عشر مكتبا من المكاتب الكبيرة في صنعاء. وبما يمثل حوالي 90% من المكاتب الكبيرة في صنعاء.

منهج الدراسة وأساليب تحليل البيانات :

تسلك هذه الدراسة بصفة أساسية المنهج الوصفي والتحليلي، لمعرفة أثر رأي المراجع عن الإفصاح في التقارير المالية في قرارات المستثمر ومن ثم زيادة الاستثمار وتقليل تحدياتها.

ولتحليل البيانات التي جمعت، واختبار فرضيات الدراسة، تمت الاستفادة من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences ، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات المجمعة لخدمة أغراض الدراسة – ومن أهم هذه الأساليب:

اختبار (ألفا) : استخدم هذا المقياس (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبيان.

الوسط الحسابي : استخدم الوسط الحسابي لتمثيل إجابات كل مفردة بقيمة واحدة، وذلك للتعبير عن الاتجاه الذي أخذته إجابات المستجيبين، ولتحديد نسبة الموافقة من قبل المستجيبين لكل بند من بنود الاستبيان، إلى جانب احتساب متوسط كل مجال، وبناء عليه اختُبر قبول الفرضية الخاصة بذلك المجال أو رفضها.

الانحراف المعياري : استخدم لقياس وبيان مدى تشتت الإجابات حول المتوسط لبنود الاستبيان المختلفة.

النسب المئوية : وقد استخدمت بصورة أساسية في تحليل المعلومات العامة للمستجيبين.

اختبار (ت) الإحصائي (T-Test) : واستخدم لاختبار الفرضيات وقياس مدى وجود اختلاف معنوي إيجابي بين متوسط إجابات المستجيبين لكل فئة في المجال الأول. و من ثم قياس مدى وجود اختلاف بين متوسط إجابات الفئة الأولى لكل المجالات الواردة في الدراسة، والقيمة المأخوذة من قبل الباحث، وقد اختير هذا الاختبار لكونه أحد الطرق الإحصائية التي تلاءم طبيعة الدراسات التي تكون فيها العينة مكونة من فئة واحدة أو فئتين.

وحللت نتائج اختبار (ت) لإجابات عينة الدراسة على أساس القيمة الاحتمالية (p) (0.05). أي عند مستوى معنوية (0.05) لدلالة (ت)، ومستوى ثقة (0.95).

أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على مصدرين لجمع البيانات هما:

المصادر الثانوية :

تشتمل هذه المصادر على الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة في الكتب والدوريات والأبحاث والنشرات العربية والأجنبية، والمعايير الدولية والأمريكية للمراجعة بالإضافة إلى الوثائق الحكومية والقوانين والأنظمة ذات الصلة، والمواقع الإلكترونية ذات الاهتمام بهذا المجال. وذلك لجمع المادة العلمية للجانب النظري من الدراسة.

المصادر الأولية :

لجمع بيانات الدراسة الميدانية تم تصميم استبانة مكونة من جزأين، اشتمل الجزء الأول على البيانات الشخصية لأفراد العينة من المؤهل العلمي، والخبرة العملية، سواء كان مراجعي الحسابات أو موظفي قسم الاستثمار والائتمان.

بينما اشتمل الجزء الثاني على 52 فقرة مقسمة إلى أربعة مجالات لقياس فرضيات الدراسة، تم تصميمها بناء على متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة وكذا الدراسات السابقة، وأعطيت لكل سؤال خمسة بدائل من الإجابات وفقا لمدرج ليكرت، وأعطي لكل سؤال وزن يتدرج من واحد حتى خمسة بحسب الإجابة، من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة.

وبلغت عدد الاستبيانات الموزعة على موظفي الاستثمار 92 استبياناً بكامل أسئلتها، تم استرداد منها 84 استبانه صالحة للتحليل. بينما بلغت عدد الاستبيانات الموزعة (بما يخص الفرضية الأولى فقط) 44 استبياناً على مكاتب المراجعة، استرد منها عدد 41 استبياناً صالحاً للتحليل. وذلك وفقا للجدول الآتي :

الجدول رقم (1) عينة الدراسة والاستبيانات الموزعة والمستردة

الفئة	عدد الموزع	عدد المستردة	نسبة الاسترداد
موظفو قسم الاستثمار في المنشآت المالية	92	84	% 91
مراجعو الحسابات	44	41	%93
الإجمالي	136	125	%92

ولفحص واختبار درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبيان، استخدم مقياس (Cronbach's Alpha)، من خلال قياس مدى الثبات الداخلي لردود المستجيبين تجاه بنود الاستبيان. وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لهذا المعامل هي 60% فأكثر[3].

جدول رقم (2) "اختبار درجة الثبات ألفا لإجابات عينة المستثمر"

المجال	عدد الأسئلة	معامل ألفا	النتيجة
مدى وجود اختلاف بين المراجع والمستثمر عن أهمية البنود	25	0.693	مقبولة
مدى الاعتماد على تقرير المراجع	10	0.795	مقبولة
مدى تلبية التقارير الحالية لاحتياجات المستثمر	8	0.787	مقبولة
مدى ملائمة تقرير المراجع لمستوى الإفصاح	9	0,808	مقبولة
جميع الأسئلة	52	0.905	مقبولة

وقد تم استخدام المقياس لكل مجموعة أسئلة متعلقة بفرضية من الفرضيات على حدة ومن ثم لمجموع أسئلة الاستبيان ككل، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع نتائج المقياس تبين أن الإجابات تتمتع بالثبات على مستوى كل فرضية وعلى مستوى الاستبيان ككل.

أما بالنسبة لإجابات المراجعين عن أسئلة الفرضية الأولى وعددها 25 سؤالا فقد بلغت (0,692).

الدراسات السابقة :

لم يتناول هذا الموضوع في اليمن (حسب علم الباحث) من قبل، وهناك ندرة في الدراسات التي تناولته في الوطن العربي، وخاصة التطبيقية منها، ولكن تناولت بعض الدراسات بعضا من جوانب هذه الدراسة ، ونورد فيما يلي ملخصا لأهم هذه الدراسات.

1. **دراسة Malcolm, Taffler (1995)**[4]

استهدفت هذه الدراسة اختبار أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات على طبيعة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسهم الوحدات الاقتصادية، ولقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 270 شركة في السنوات من 1978إلى 1985 ، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات النوعية بدلا من البيانات الكمية وذلك بهدف اختبار استجابة المعلومات المحاسبية لأسلوب الدراسة الذي يعتمد على البيانات وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام الإفصاح الوصفي (Narrative disclosure)النوعي مفيد كمصدر معلومات، إلا أن الدراسة أظهرت أن هذا الإفصاح يمكن أن يكون له تأثير سلبي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية عند دمجه مع مصادر مالية كمية أخرى، مما يعني أن تعدد مصادر البيانات والمعلومات والإفصاح عنها له تأثير سلبي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2. **دراسة Bryan (1997)**[5]

استهدفت هذه الدراسة اختبار أثر الإفصاح المحاسبي طبقًا لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية، حيث تحلل هذه الدراسة المتغيرات المحاسبية الإلزامية الواجب الإفصاح عنها (مثل الأسعار والإيرادات والتكاليف والسيولة المستقبلية والإنفاق الرأسمالي والعمليات المستقبلية)، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 250 شركة من الشركات المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 1990 ، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن العمليات المستقبلية قد يساعد في تقويم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية في المستقبل قصير الأجل.

3. **دراسة Lin, Z, Jun and others**[6]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى كفاية معايير العرض الخاصة بتقرير مراقب الحسابات ، وذلك عن طريق إجراء دراسة تجريبية على مستخدمي تقرير مراقب الحسابات في الصين ومعرفة ردود أفعالهم ومدى استجابتهم للمحتوى الإعلامي لتقرير المراجعة ، وقد ركزت الدراسة على تقرير المراجعة الذي يبدي فيه مراقب الحسابات رأياً غير متحفظ ، وتقرير المراجعة الذي يبدي فيه مراقب الحسابات رأياً متحفظاً ، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن تقرير المراجعة الذي يبدي فيه مراقب الحسابات رأيا متحفظا له تأثيره السلبي أحيانا لدى مؤسسات الإقراض ، حيث إنهم يشعرون بعدم الثقة في القوائم المالية المنشورة.
- عدم تأثير تقرير المراجعة الذي يبدي فيه مراقب الحسابات رأياً غير متحفظ وكذلك تقرير المراجعة الذي يبدي فيه مراقب الحسابات رأياً متحفظاً على قرارات الاستثمار أو الإقراض لدى جمهور المستثمرين الآخرين ، حيث أن نتائج الدراسة التجريبية لم تصل إلى أية أدلة مقنعة تؤكد على أن

قرارات الإقراض أو الاستثمار سوف تختلف باختلاف شكل أو محتوى تقرير المراجعة المنشور. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير المراجعة، كما أوصت بضرورة تغيير صياغة تقرير مراقب الحسابات وكلماته حتى يمكن استخدامه كأداة فعالة في توصيل نتائج المراجعة ورأي مراقب الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية.

4. **دراسة Pel,D.L. and others** [7]

استهدفت الدراسة التعرف على أثر المحتوى الإعلامي لتقارير المراجعة التي يبدي فيها مراقب الحسابات رأياً متحفظاً على أسعار الأسهم، وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

- أن المعلومات المحاسبية تؤثر على أسعار الأسهم وعلى قرارات المستثمرين في سوق المال.
- أن المعلومات المحاسبية إذا كانت مرفقة بتقرير مراجعة يتضمن رأياً متحفظاً لمراقب الحسابات فان ذلك يؤدي إلى تخفيض القيمة السوقية لأسهم الشركة التي تخصها.
- أن المعلومات التي يحتويها تقرير المراجعة الذي يتضمن رأياً متحفظاً لها أثرها السوقي المتفاوت، وذلك حسب طبيعة المعلومات والتحفظات الواردة بالتقرير.

5. دراسة الخوري وبالقاسم (2006) [8]

استهدفت الدراسة اختبار مدى استجابة بورصة عمان للمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية السنوية، عند الإفصاح عن هذه التقارير، وربط ذلك بتوقيت الإفصاح، وتحديد الأثر في كل من أسعار الأسهم وحجم التداول للشركات التي تفصح مبكرا، والشركات التي تتأخر في الإفصاح عن تقاريرها السنوية، بقصد إبراز أهمية الوقتية في المعلومات المحاسبية، وقد أجريت الدراسة على 104 تقارير مالية سنوية لعينة مكونة من 42 شركة مساهمة عامة للفترة من عام 2000 إلى 2002 ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإفصاح عن التقارير المالية السنوية على حجم التداول خلال اليومين التاليين بعد تاريخ الإفصاح، وتوصلت أيضا إلى وجود اختلاف في استجابة حجم التداول بين الشركات التي تفصح مبكرا عن قوائمها السنوية وتلك التي تأخرت في نشر تقاريرها المالية السنوية . ولم تظهر الدراسة أي اثر ذي دلالة إحصائية لتوقيت نشر التقارير المالية السنوية على عوائد الأسهم.

6. دراسة محمد (2008) [9]

استهدفت الدراسة وضع إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية، وبما يتلاءم مع متطلبات الواقع العملي الذي تواجهه الوحدات الاقتصادية. وقد طبقت الدراسة من خلال قائمة استقصاء وزعت على عينة من المتعاملين في سوق الأوراق المالية من وسطاء وسماسرة داخل البورصة ومستثمرين متعاملين مع البورصة. وقد توصلت الدراسة إلى عدم كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

تقرير المراجع الخارجي والإفصاح في التقارير المالية إطار نظري :

أولا: تقرير المراجع الخارجي :

يعد تقرير المراجع الوسيلة التي يعبر فيها عن رأيه حيال القوائم المالية وفقا لشروط مهمة المراجعة التي قام بإنجازها، ويصدر الرأي عادة عما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة

ونتائج أعمالها والتدفق النقدي بناء على كفاية العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها تلك القوائم ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف المنشأة. ويجب أن يكون التقرير واضحاً بحيث يحرص المراجع على أن يكون معنى التقرير مفهوما من قبل المهتمين به، ومن قبل من يستخدمونه ولاسيما من يعتمدون عليه منهم. بحيث لا يترك مجالا للشك من قبل مستخدم التقرير. أو أن يحدد نطاق المراجعة .

ويعد تقرير المراجع إضافة ذات قيمة للقوائم المالية المنشورة إذ يعطي انطباعاً لدى قارئي القوائم المالية بأن القوائم قد خضعت للفحص والتحقق من جانب مراجع خارجي مستقل، مما يدعم زيادة كفاية الإفصاح المحاسبي، ومن ناحية أخرى فأن وجود المراجعة في حد ذاتها يقلل إلى حد كبير من دوافع ارتكاب الأخطاء والتلاعب في الأرقام المحاسبية من قبل أفراد إدارة المنشأة . كما يعد تقرير مراجع الحسابات أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها القوائم المالية.

ويعرف تقرير المراجع بأنه ملخص مكتوب يبدي فيه المراجع رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويوجه هذا التقرير إلى الأطراف ذات العلاقة بمثل هذه البيانات.)[10]

ويعد تقرير المراجع أحد المنافع التي تقدمها المراجعة الخارجية في مجال ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، حيث إن التقرير الإيجابي ــ بدون تحفظات ــ يؤدي إلي تشجيع المستثمرين المرتقبين علي الإقبال لاستثمار أموالهم في المنشأة محل المراجعة، بينما التقرير الذي ينطوي علي بعض التحفظات والتي من شأنها التأثير في أسعار وكميات تداول الأسهم وإحجام المستثمرين علي شرائها يؤثر سلبا علي ربحية الشركة ومركزها المالي.

ويظهر الأثر الأساسي للمراجعة في إمداد المستثمرين في سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية الموثوق فيها ذات المنفعة والتي تعينهم علي تقدير المخاطر والفوائد المتعلقة باستثماراتهم وذلك بان تعكس القوائم المالية المنشورة والتي تمت مراجعتها بصدق حقيقة أرباح المنشأة واستثماراتها ومصادر تمويلها. حيث إن المستثمر عند اتخاذه للقرارات المتعلقة باستثمار أمواله يعتمد في ذلك علي المعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية المنشورة والتي تمت مراجعتها بواسطة مراجع الحسابات والمتعلقة بكل من الأرباح والاستثمارات ومصادر تمويل منشآت الأعمال المختلفة التي تتداول أوراقها المالية في السوق والتي توفر فرص استثمار لأصحاب رأس المال في المجتمع. ومن ثم تعد المعلومات المحاسبية الموثوق فيها عاملا أساسيا في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وبذلك تؤدي المراجعة أثرها في تمكين المستثمر من عقد المقارنات بين فرص الاستثمار المتعددة بين منشآت الأعمال المختلفة.

وتزايد الطلب على الرأي الفني المحايد للمراجع نتيجة لما يواجهه مستخدم المعلومات من صعوبة في تقويم جودة المعلومات المقدمة إليه وتحديد درجة الاعتماد عليها.[11]

إن تقرير مراجع الحسابات الخارجي يمثل مصدر معلومات مهمة بالنسبة للمسهمين ويؤثر في القيمة السوقية لأسهم المنشأة، حيث إنه قد يشير إلى سوء الحالة المالية للمنشأة وفي هذه الحالة سوف تنخفض

ثقة الغير في المنشأة وتقل القيمة السوقية للأسهم ويوثر ذلك سلبا في ثروة المسهمين. وقد يشير تقرير المراجع إلى جودة الحالة المالية للمنشأة ومن ثم تزداد ثقة الغير في المنشأة وترتفع القيمة السوقية للأسهم ويوثر ذلك إيجابيا علي ثروة المسهمين.

وبما أن رأي المراجع علي القوائم المالية يعني إضفاء الثقة علي البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وما ينتج عنها من معلومات تقدم للمستخدمين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة منفعة تلك المعلومات للأطراف المختلفة داخل وخارج المنشأة، إن صدق ووضوح هذه المعلومات المنشورة علي جانب كبير من الأهمية لمستخدميها نظرا لأنها تؤثر في قراراتهم في سوق الأوراق المالية، ومن ثم فان المراجعة تحقق فرض التأكيد المقبول لدى مستخدمي التقارير المحاسبية التي تمت مراجعتها بإزالة أو التقليل من حالة عدم التأكد التي تكون موجودة في معلومات القوائم المالية التي لم تراجع من قبل مراجعين محايدين.

ويرى بعض الباحثين[12]أن مفهوم التقرير يجب أن يتطور تبعاً للتغيرات في الظروف الاقتصادية والبيئية العالمية الجديدة، ومن المفيد لتطوير مكونات التقرير الاهتمام بما يلي :

- الوصف الدقيق لطبيعة الإجراءات المطبقة .
- درجة المسؤولية التي يتحملها كل من المراجع وإدارة لمنشأة .
- مستوى التآلف بين مستخدمي المعلومات وتقارير التدقيق .

إن المراجع الذي يبدي تحفظات في تقريره نتيجة لقصور في نطاق المراجعة أو لقصور محاسبي أو لوجود حالة شك أو لعدم الالتزام بمتطلبات نظام الشركات أو النظام الأساسي للمنشأة يكون بمقدوره ذكر الأسباب التي أدت إلى التحفظات وتأثيرها الفعلي أو المحتمل على القوائم المالية، بينما المراجع الذي يبدي رأيا مطلقا لا يكون لديه مثل هذا الاختيار. لذا يجب أن يكون مستخدم القوائم المالية قادرا على استيعاب ما إذا كان المراجع يرمي إلى توجيه المستخدم إلى تحفظات في تقريره .كما يجب على المراجع عدم اتباع أسلوب الإبلاغ الضمني في إعداد التقرير بحيث يقتصر على إبلاغ القارئ بالخصائص الأساسية التي لم يتم الالتزام أو الوفاء بها (كعدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها أو عدم الوفاء بمتطلبات نظام الشركات أو النظام الأساسي للمنشأة). وإنما يجب على المراجع، بدلا من ذلك ، إبلاغ القارئ بلاغا صريحا بالخصائص الأساسية الآتية للتقرير:

1- طبيعة ونطاق مهمة المراجعة وعما إذا كانت المراجعة قد تمت وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها أو أن هناك قيودا على نطاق المراجعة. وهل هذه القيود مفروضة من قبل المنشأة أو ناتجة عن ظروف أخرى مثل تعيين المراجع بتاريخ لا يمكنه من تنفيذ إجراءات يعدها ضرورية، أو عدم كفاية السجلات المحاسبية. وعندما يكون لمثل هذه القيود أثر مهم في قدرة المراجع على تكوين رأيه، يجب على المراجع أن يذكر في فقرة النطاق من التقرير بأن نطاق المراجعة كان مقيدا. كما يجب عليه توضيح طبيعة تحفظه على القوائم المالية الناتج عن تقيد نطاق المراجعة، وأن يحدد بوضوح القوائم المالية التي يشملها رأيه للتأكد من عدم احتمال فهم المستخدم بأن رأي المراجع يشمل معلومات أخرى قد تنشر مع رأيه.

2- إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بعدالة المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المحاسبية ونتائج أعمالها والتدفق النقدي خلال الفترة

المحاسبية بناء على كفاية العرض والإيضاح للمعلومات التي تحتوي عليها تلك القوائم ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والملائمة لظروف المنشأة. ويكون الرأي بإحدى الصور الآتية:

- **الرأي المطلق :**

يجب على المراجع إذا لم يكن لديه أية تحفظات على القوائم المالية إصدار رأي نظيف أو مطلق وفي هذه الحالة يتكون تقريره عادة من فقرتين:-

الأولى : نطاق المراجعة.

الثانية : الرأي المطلق.

- **لفت الانتباه :**

يوجد أحيانا أمور ذات تأثير في فهم القوائم المالية من قبل المستفيدين، ولكن المراجع ليس لديه تحفظات على إظهار القوائم المالية بعدالة لمركز الشركة المالي أو التزاماتها القانونية. لذا يلجأ المراجع إلى إضافة فقرة لتقريره لتأكيد تلك الأمور. وفيما يلي أمثلة لمثل هذه الأمور:-

أ- الانحراف عن معايير المحاسبة المتعارف عليها لعدم ملائمتها لظروف المنشأة.

ب- تغيير السياسات المحاسبية مع التزام الإدارة بالمعالجة المحاسبية للتغيير والإيضاحات التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليها. ولكن قد يصعب على الإدارة إعادة تصوير القوائم المالية لسنوات سابقة، فتعكس الأثر المتراكم في قائمة الأرباح المحتجزة. فيظهر للمراجع صعوبة تحديد تأثير التغير في السياسة المحاسبية على كل سنة من السنوات السابقة، فيتعين عليه لفت انتباه مستخدم القوائم المالية في تقريره إلى أنه لا يمكن مقارنة القوائم المالية للسنة موضوع المراجعة مع القوائم المالية للسنوات السابقة نظرا لعدم قدرة الإدارة على إعادة تصوير القوائم المالية للسنوات السابقة من أجل أن تعكس تأثير السياسة المحاسبية الجديدة. ويتم لفت انتباه مستخدم القوائم المالية إلى هذا الأمر في فقرة مستقلة في تقرير المراجع يطلق عليها فقرة "لفت الانتباه". ويجب مراعاة أن هذا لا يعد تحفظا في رأي المراجع .

- **وجود التحفظ :**

إذا كان لدى المراجع تحفظات على القوائم المالية تمنعه من إبداء رأي مطلق فيجب عليه أن يبين طبيعة تحفظاته على القوائم المالية وأسبابها وأثرها بطريقة تمكن مستخدم القوائم المالية من فهم تلك التحفظات وتأثيرها الفعلي أو المحتمل في القوائم المالية. ومما يساعد المراجعين على تحقيق هذه الغاية الالتزام بتعبيرات نمطية وشكل نمطي إلى أقصى حد ممكن عند صياغة التحفظات.

- **الرأي المضاد أو المعاكس :**

ويصدر عندما تكون القوائم المالية لا تمثل الواقع للمشروع سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال، وتقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب لإصدار مثل هذا الرأي.

- **الامتناع عن إبداء الرأي :**

يمتنع المراجع عن إبداء الرأي عندما لا يحصل على أدلة وقرائن إثبات كافية ومناسبة لإبداء الرأي عن القوائم المالية، و ذلك نتيجة لتضييق نطاق المراجعة ذي الأثر المهم، وفي ظروف خاصة كحالة الشك في قدرة المنشأة على الاستمرار.

إن أهم الأسباب التي تدعو المراجع إلى عدم إصدار رأي مطلق (بمعنى آخر إصدار رأي متحفظ أو معارض أو الامتناع عن إبداء الرأي) القصور في نطاق المراجعة أو الخطأ في أمور محاسبية أو حالة الشك أو عدم الالتزام بمتطلبات نظام الشركات أو النظام الأساسي للمنشأة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

أما الخصائص الضرورية التي يجب توافرها في تقرير المراجع فهي:-

- تحديد القوائم المالية التي يرتبط بها التقرير.
- تحديد المسئولين عن إعداد القوائم المالية.
- تحديد المعايير التي تم القيام بالمراجعة وفقا لها.
- إبداء الرأي.

ثانيا: الإفصاح في التقارير المالية

يقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلنية الكاملة. أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدميها والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. ويصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من الأطراف المستخدمة للبيانات المالية رغباته واحتياجاته الكاملة في ظل الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، ونتج عن ذلك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة.

وعرف الإفصاح المحاسبي بأنه ضرورة اشتمال القوائم والتقارير المالية على كافة المعلومات الضرورية واللازمة لإظهار حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، وإظهار حقيقة نتيجة النشاط من ربح أو خسارة خلال الفترة المالية، على أن يتم إعدادها باعتبارها ذات غرض عام، وفي ضوء الاعتراف بالأحداث والظروف والعمليات الاقتصادية التي تمت داخل الوحدة.[13]

ويمكننا تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والملائمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، لمساعدة المستخدم لهذه التقارير في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

أهداف الإفصاح :

تظهر أهمية الإفصاح عن طريق تحقيقه لجملة من الأهداف يمكن تلخيصها على النحو الآتي:-

1- جذب الاستثمار الأجنبي والمحافظة على الاستثمارات الوطنية.

2- تعزيز الوضوح في الإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها.

3- إنعاش السوق المالي بوساطة تحقيق المصداقية في توافر المعلومات المالية.

4- محاربة الفساد في صوره كافة.

5- منع الممارسات الإدارية الخاطئة في العمل.

6- تعزيز الأثر الرقابي.

7- زيادة الثقة في نظرة العاملين والمستثمرين للتنظيم الإداري.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتوافر في المعلومات المفصح عنها المعايير الآتية[14]

1- الوضوح وسهولة الفهم بحيث يسهل فهمها واستخدامها من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية.

2- القابلية للقياس الموضوعي، قياسا ماليا، واقتصاديا، ومحاسبيا.

3- الملاءمة للغرض الذي تستهدفه، والمعنى الذي تعبر عنه.

4- إمكانية الوثوق بها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويتحقق ذلك من خلال الصدق والموضوعية.

مستويات الإفصاح :

يعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب مما أدى إلى ظهور ثلاثة مستويات للإفصاح وهي:[15]

1- الإفصاح الكامل أو الشامل.
2- الإفصاح العادل
3- الإفصاح الكافي

1- الإفصاح الكامل أو الشامل :

ويعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات، ويتطلب الإفصاح الكامل الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا. وهذا النوع من الإفصاح قد يمكن من اتخاذ قرار الاستثمار وقد لا يفيد مستخدم المعلومات حتى لو تحقق حيث أن كثرة التفاصيل التي تكون غير مهمة قد تربك مستخدم المعلومات ولا تساعده على اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب.

2- الإفصاح العادل :

ويعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم والتقارير المالية، والتي تحقق التوازن بين مصالح مستخدمي هذه القوائم والتقارير المالية، والمعتمدين عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويركز هذا المفهوم على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة. إلا إن هذا المفهوم انتقد حيث أن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد.

3- الإفصاح الكافي :

ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار، وهو الأكثر استخداما من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب والباحثين حيث إنه وفقا لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات الملائمة والتي تتفق واحتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعده على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب. ويتطلب هذا المفهوم عرض جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي المعلومات.

ولا يوجد تعارض بين المستويات الثلاثة للإفصاح المحاسبي، وإنما هناك اختلاف في درجة الإفصاح. وهناك من قسم الإفصاح المحاسبي إلى مستويين هما:

1. المستوى المثالي للإفصاح.
2. المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح.

ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب،منها عدم الإحاطة الكاملة بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعد البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإحاطة الكافية بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية،إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي.

أنواع الإفصاح :

هناك عدة تصنيفات للإفصاح وفقا للزاوية التي من خلالها تتم عملية التصنيف، ويمكن أن نرد الأنواع الآتية للإفصاح:

أنواع الإفصاح من حيث الزمن :

من المفترض أن تلتزم الشركات المساهمة بنوعين من الإفصاح: [16]

أ- **الإفصاح الدوري:** وينقسم إلى قسمين :

1- إفصاح سنوي يعد في نهاية السنة المالية ويشتمل على: التقارير والقوائم المالية السنوية.

2- إفصاح مرحلي (دوري) ويشتمل على: التقارير والقوائم المالية المرحلية أو الربع سنوية.

ب - الإفصاح الآني (المستمر): ويشتمل على الإفصاح عن الأحداث والتطورات الجوهرية التي قد تؤثر في سعر السهم.

أنواع الإفصاح من حيث الغرض :

وينقسم الإفصاح من حيث الغرض من عملية الإفصاح إلى:[17]

1- **الإفصاح المحاسبي الوقائي :** ويعني أن تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية متصفة بالموضوعية، وإمكانية الوثوق بها ، والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، مع الوضوح وسهولة الفهم، وبذلك فهو يتضمن العناصر الآتية:

- السياسات المحاسبية التي اتبعت عند إعداد القوائم و التقارير المالية.
- التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية، وتأثير هذه التغيرات في المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية.
- الأخطاء المحاسبية، وتأثير معالجتها في المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية.
- الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية، وتأثيرها في المعلومات الواردة فيها.
- التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية من الناحية القانونية والإدارية.
- المكاسب والخسائر المحتملة الحدوث، وتأثيرها في المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية.
- الارتباطات المالية المحتملة، وتأثيرها على المعلومات الواردة في التقارير المالية.

2- الإفصاح المحاسبي التثقيفي : وهو إفصاح إعلامي، يستهدف تدعيم مفهوم الملاءمة كأحد الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث يتم توفير المعلومات الملائمة لمتخذ القرارات. أي أن الإفصاح التثقيفي يأخذ أحد الاتجاهين الآتيين:

1- تفسير وتحليل وإيضاح ما حدث خلال الفترة المالية المنصرمة من أحداث تتمثل في:

- تغيرات الأسعار بصفة عامة، وأسعار منتجات المنشأة بصفة خاصة، والتأثير المتوقع لذلك في الأسعار مستقبلا.
- مستويات التضخم، واتجاهات النشاط من رواج أو كساد، والتأثير المتوقع لذلك.
- الفصل بين البنود العادية والبنود غير العادية في القوائم المالية.
- إعداد القوائم الدورية الربع سنوية أو الشهرية.

2- تفسير وتحليل وإيضاح احتمالات ما قد يحدث خلال الفترات المالية القادمة من أحداث تتمثل فيما يلي:

- إعداد الخطط الموضوعية وفقا لدراسات وتحليلات واقعية، سواء بالنسبة للإنتاج أو المبيعات أو التكاليف أو الأرباح.
- الإفصاح عن التنبؤات المالية المرتبطة بالأوضاع المالية ونتائج الأعمال بما يفيد في اتخاذ القرارات.
- الإفصاح عن البحوث والتحليلات المرتبطة بأعمال المنشأة، والتي قام بها الخبراء والمستشارون الماليون.

ويحتاج المستثمر لغرض تقويم كفاية المنشاة في خلق التدفقات النقدية المستقبلية التعرف على مدى قدرتها لمواجهة التزاماتها المالية المستحقة في الأجل القصير أو الطويل، وقدرتها على توليد موارد إضافية نتيجة عملياتها ومن ثم تقويم مدى قدرة الإدارة في استخدام مواردها وتحقيق الأهداف بفعالية.

العوامل المؤثرة في الإفصاح :

يمكننا القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل يتأثر بمجموعة من العوامل التي تحدد نوع وحجم هذا الإفصاح، ومن أهمها[18]:

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم.

تعطي المنشأة اهتماما خاصا بتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فتختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين.

2- الجهات المسئولة عن وضع معايير الإفصاح محليا.

تؤثر القوانين والتشريعات السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية تأثيراً مهماً وفاعلاً في مجال الإفصاح، و تعد أحد العوامل التي تؤثر تأثيراً مهماً في مجال الإفصاح على النطاق المحلي، وكذلك المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المحلية فهي عامل مضاف للعامل القانوني.

3- المنظمات والمؤسسات الدولية.

تؤثر المنظمات والمؤسسات الدولية في عملية الإفصاح على النطاق الدولي، ويتمثل ذلك في معايير المحاسبية الدولية، التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) حيث إن الغرض من وراء ذلك إيجاد نوع من التجانس في إعداد القوائم المالية ونشرها خدمة منها للمستخدمين على المستوى الدولي.

وبناءً على ما تقدم تتبين هنالك عدد من العوامل، تؤثر في الإفصاح بالقوائم المالية، يمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية لها علاقة بالمجتمع الذي تُعد فيه القوائم المالية، وأخرى تختص بالمعلومات المالية، التي يتعين الإفصاح عنها، وهناك عوامل لها علاقة بالمنشأة ذاتها، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- العوامل التي لها علاقة بالبيئة:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها في الوحدة الاقتصادية بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها.

2- العوامل التي لها علاقة بالمعلومات :

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصةً من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، علاوةً على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها، وإعدادها، وعرضها في القوائم المالية.

3- العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية :

أ – حجم الوحدة الاقتصادية وجد في عدد من الدراسات الميدانية علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة قياساً بالمشروعات الصغيرة.

ب – عدد المسهمين ، وجود علاقة طردية بين عدد المسهمين ودرجة الإفصاح، على أساس إن زيادة عدد المسهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.

ج – تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية ولهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح، بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق.

د – المراجع الخارجي حيث يقوم المراجع بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى التزامها بالأسس، والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة.

هـ – العوامل الأخرى ومن أهمها صافي الربح، ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات المساهمة.

الدراسة التطبيقية :

أولا : الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة كما سبق الإشارة على عدد 84 من موظفي قسم الاستثمار في المصارف وعدد 41 من مراجعي الحسابات، وكانت البيانات الشخصية للمستجيبين على النحو الآتي:

المؤهل العلمي :

تم السؤال عن المؤهل العلمي الذي يحمله المستجيب لمعرفة مدى اهتمام المصارف بقطاع الاستثمار من ناحية، وتحديد مدى الاعتماد على إجاباتهم، من خلال قدرتهم على تفهم موضوع البحث وفقرات الاستبيان، من ناحية أخرى، وبعد تحليل الإجابات توزع المستجيبين على المؤهلات المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل	المستثمر		المراجع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بكالوريوس	54	%64	18	%44
ماجستير	6	% 7	11	%27
دكتوراه	0	%0	9	%22
أخرى	24	% 29	3	%7
المجموع	84	%100	41	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المستجيبين هم من حملة البكالوريوس والذين يمثلون 64% من فئة المستثمرين، و44% من فئة المراجعين، بينما تبلغ نسبة حملة البكالوريوس وما فوق 71 % ، من فئة المستثمر، 83% من المراجعين. وهذا يدل على أن البنوك تميل إلى توظيف المؤهلات العالية في مجال الاستثمار. وأنه يمكن الاعتماد على إجاباتهم بشكل أفضل.

سنوات الخبرة:

الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة بحسب الخبرة العملية

	المستثمر		المراجع	
الخبرة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من خمس سنوات	18	%21	6	%15
من 5إلى أقل من 10 سنوات	31	%37	17	%41
من 10 إلى أقل من 15 سنة	27	%32	12	%29
أكثر من 15 سنة	8	%10	6	%15
المجموع	84	%100	41	%100

نلاحظ من الجدول أن معظم المستجيبين تتراوح خبراتهم بين خمس وخمس عشرة سنة وبنسبة إجمالية حوالي 70 %. حيث كان عدد من خبرتهم من خمس إلى عشر سنوات 48 مستجيباً، ومن خبرتهم من عشر إلى خمس عشرة سنة 39 مستجيباً، وهذا يدل على وجود خبرة كافية ومناسبة لمتطلبات البحث.

ثانياً : تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

تم تقسيم الجزء الثاني من الاستبيان إلى أربعة مجالات، وكل مجال يختص بفرضية واحدة من فرضيات الدراسة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وفقا لما يلي:

المجال الأول: يتضمن هذا المجال 25 فقرة بهدف قياس الفرضية التي تنص على أنه :

يوجد اختلاف معنوي بين مراجع الحسابات والمستثمر المؤسسي حول أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها لتقدير كفاية الإفصاح.

جدول رقم (5) تحليل آراء المستثمرين والمراجعين الخارجيين حول المجال الأول

رقم الفقرة		المستثمر			المراجع الخارجي		
		المتوسط	الانحراف المعياري	أهمية البند	المتوسط	الانحراف المعياري	أهمية البند
1	المعاملات التي تتم بين المنشأة وأعضاء مجلس الإدارة	4,32	0,60	12	4,37	0.54	8
2	المعاملات التي تتم بين المنشأة والجهات الحكومية	4,23	0,63	14	4,36	0.55	9
3	المعاملات التي تتم بين المنشأة والشركات التابعة	3,76	0,67	23	3,88	0.64	20
4	أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في القوائم المالية.	4,40	0,58	6	4,39	0.59	7
5	المبالغ المقارنة للفترة السابقة.	4,58	0,59	1	4,49	0.68	3
6	الاتفاقيات التعاقدية والمفاوضات	4,32	0,64	13	4,27	0.67	14
7	ربحية السهم الأساسية	4,54	0,50	3	4,51	0.51	2
8	التغييرات القانونية في طبيعة المنشأة.	4,36	0,71	10	4,29	0.75	13
9	التغييرات الإدارية في طبيعة المنشأة.	4,23	0,70	16	4,15	0.73	18
10	وجود تقرير مفصل عن مدى الالتزام البيئي للمنشأة	3,64	0,74	25	3,63	0.73	25
11	معدل النمو السنوي للأرباح	4,57	0,59	2	4,54	0.64	1
12	درجة المنافسة التي تواجهها المنشأة	4,45	0,63	5	4,46	0.71	5

13	التغيرات في الأسعار	3,83	0,64	22	3,71	0.60	24
14	تفصيلات ربحية السهم من دخل العمليات المستمرة و العمليات غير المستمرة، والبنود الاستثنائية.	4,07	0,72	19	3,85	0.79	21
15	الأثر المتجمع للتغيرات المحاسبية في ربحية السهم.	4,12	0,65	18	4,22	0.69	16
16	الدخل من التسويات المحاسبية المتجمعة لسنوات سابقة.	3,86	0,68	20	3,83	0.74	22
17	قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط.	4,21	0,73	17	4,20	0.75	17
18	الأصول الفكرية والبشرية للمنشاة .	3,64	0,69	24	3,51	0.71	23
19	القيمة العادلة للمنشأة	3,83	0.62	21	3,93	0.61	19
20	الأداء المالي للمنشأة	4,23	0,65	15	4,29	0.72	12
21	التغيرات في حقوق الملكية بدون المعاملات معهم.	4,36	0,53	9	4,32	0.47	11
22	السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية.	4,46	0,57	4	4,46	0.59	4
23	التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وتأثيرها في المعلومات الواردة بالقوائم المالية.	4,40	0,62	7	4,41	0.63	6
24	الأحداث التالية لتاريخ إعداد الميزانية وتأثيرها في المعلومات الواردة بالتقارير المالية.	4,38	0,58	8	4,34	0.62	10
25	المكاسب والخسائر المحتملة، وتأثيرها في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية.	4,33	0,65	11	4,27	0.71	15
	المتوسط العام	4,21	0,29		4,19	0,296	
	T test		21,02			20,07	
	مستوى الدلالة		0,000			0,000	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الفقرة الخامسة المتعلقة بالإفصاح عن الأرقام المقارنة للسنوات السابقة قد حصلت على أعلى متوسط وهو (4,58) وبانحراف معياري 0,59 من وجهة نظر المستثمرين، مما يدل على أن المستثمرين يرون أنها أهم فقرة يجب الإفصاح عنها لأهمية أثرها في قرارات المستثمر، من حيث الاعتماد عليها لإجراء كثير من التحليلات المطلوبة. بينما جاءت في الترتيب الثالث من وجهة نظر المراجعين.

أما الفقرة الحادية عشرة فقد جاءت في الترتيب الأول من وجهة نظر المراجعين، والدرجة الثانية من وجهة نظر المستثمرين، مما يدل على أهمية الإفصاح عن معدلات النمو السنوي للأرباح من وجهة نظر العينتين.

أما أقل متوسط من وجهة نظر المستثمرين والمراجعين فقد حصلت عليه الفقرة العاشرة والمتعلقة بالإفصاح بشكل مفصل عن الالتزامات البيئية وبذلك حصلت على الترتيب الأخير، أما الترتيب ما قبل الأخير من وجهة نظر المستثمرين فقد حصلت علية الفقرة الثامنة عشرة وهي الإفصاح عن الأصول الفكرية والبشرية للمنشأة، مما يعني وحسب رأي الباحث أن هناك عدم إدراك لدى المستجيبين لأهمية الأصول الفكرية والبشرية بالنسبة للمنشأة ونجاحها الإنتاجي والتسويقي من ناحية، وعدم كفاية الإفصاح عن هذه البنود من قبل الشركات من ناحية أخرى. ومن وجهة نظر المراجعين جاءت الفقرة الثالثة عشرة في الترتيب ما قبل الأخير والمتعلقة بالإفصاح عن التغيرات في الأسعار.

ويتضح من ذلك أن أكثر البنود توافقا بين العينتين والتي حصلت على نفس الترتيب هي: الفقرة العاشرة التي حصلت على الترتيب الأخير، والفقرة رقم (22) والتي حصلت على الترتيب الرابع وتتعلق بالإفصاح عن السياسات المتبعة عند إعداد القوائم المالية، وكذلك الفقرة رقم (12) وجاءت في الترتيب الخامس، وأيضا الفقرة رقم (17) وحصلت على الترتيب السابع عشر.

أما أكثر فقرة اختلافا بين العينتين فهي الفقرة رقم (2) حيث جاءت في الترتيب التاسع من وجهة نظر المراجعين ، والترتيب الرابع عشر من وجهة نظر المستثمرين، أما باقي الفقرات ففيها تقارب ، مما يدل على عدم وجود اختلاف جوهري بين العينتين في أهمية هذه البنود، ولإثبات أو نفي ذلك تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة وكانت النتيجة الآتية:

جدول رقم (6) اختبار t لقياس الفروقات بين متوسطي العينتين

المستثمر		المراجع الخارجي		T –test	مستوى الدلالة
المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
4,2048	0,287	4,187	0,296	0,212	0,833

ونلاحظ من خلال الجدول أن قيم t ضعيفة ، وعدم وجود معنوية عند الثقة 95% وبذلك نرفض الفرضية القائلة بوجود اختلاف معنوي بين مراجع الحسابات والمستثمر المؤسسي حول أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها لتقدير كفاية الإفصاح. ونقبل الفرضية البديلة القائلة :- لا يوجد اختلاف معنوي بين مراجع الحسابات والمستثمر المؤسسي حول أهمية البنود الواجب الإفصاح عنها لتقدير كفاية الإفصاح.

المجال الثاني:- يتضمن هذا المجال عشر فقرات لقياس الفرضية الثانية وهي : يؤثر رأي المراجع عن درجة الإفصاح والتفسير لبنود القوائم المالية في توجهات المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

جدول رقم (7) تأثير رأي المراجع في قرارات المستثمر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم الاعتماد على تقرير المراجع عند اتخاذ قرار شراء أسهم	4,11	0,58
2	يتم الاعتماد على تقرير المراجع عند اتخاذ قرار منح الائتمان	3,87	0,62
3	يعد تقرير المراجع من أهم الوثائق التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	4,23	0.68
4	تتأثر درجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية بتقرير المراجع النظيف	4,13	0,76
5	لا تتأثر درجة الاعتماد على تقرير المراجع بما يتضمنه من رأي (نظيف ، متحفظ أو سلبي)	3,76	0,63
6	تتأثر درجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية بتقرير المراجع المتحفظ أو السلبي	4,26	0,60
7	يؤثر تقرير المراجع المتحفظ في قرار منح الائتمان أو شراء الأسهم سلبا	4,25	0,54
8	يؤثر تقرير المراجع السلبي في قرار منح الائتمان أو شراء الأسهم سلبا	4,36	0,57
9	يؤثر تقرير المراجع النظيف في قرار منح الائتمان أو شراء الأسهم إيجابا	4,50	0,57
10	هناك مصادر أخرى أهم من تقرير المراجع يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	3,94	.065
	المتوسط العام	4,14	0,23
	T	15,77	
	مستوى الدلالة	0,000	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم (9) حصلت على أعلى متوسط وهو (4.5) مما يدل على أن التقرير النظيف له تأثير إيجابي على قرارات المستثمرين في قبول منح الائتمان وكذلك

في شراء الاستثمارات المتعلقة بتلك الشركة، بينما حصلت الفقرة الخامسة على أقل متوسط وهو (3.76) مما يعني أن الاعتماد على تقرير المراجع يتم في كل الأحوال .

نلاحظ أيضا أن جميع الفقرات حصلت على درجة الموافق أو الموافق بشدة وأن المتوسط العام لهذا المجال بلغ 4.14 وبانحراف معياري 0.23 مما يدل على تقارب في إجابات المستجيبين، ومن خلال قيمة T ومستوى الدلالة المبينة في الجدول، نقبل الفرضية القائلة : يؤثر رأي المراجع عن درجة الإفصاح والتفسير لبنود القوائم المالية في توجهات المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المجال الثالث: يتضمن هذا المجال ثمان فقرات بهدف قياس الفرضية التي تنص على أنه : لا يلبي تقرير المراجع الخارجي و التقارير المالية الحالية للشركات احتياجات مستخدميها.

جدول رقم (8) مدى تلبية تقرير المراجع والقوائم المالية لاحتياجات المستثمر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المعلومات الواردة في القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة غير كافية للمستثمر.	4,20	0,67
2	لا يتم نشر المعلومات التي تحتاجونها في الوقت المناسب	3,88	0,68
3	ما يرد في القوائم والتقرير المالية من معلومات – بشكلها الحالي – صعبة الفهم من قبل المستخدمين	4,46	0,61
4	تفتقر المعلومات الواردة في القوائم المالية (بشكلها الحالي) للموضوعية.	4,13	0,71
5	تفتقر المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بشكلها الحالي للصدق.	4,24	0,63
6	تفتقر المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بشكلها الحالي للموثوقية.	4,43	0,61
7	تفتقر المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بشكلها الحالي للوضوح .	4,06	0,65
8	هناك حاجة إلى زيادة درجة الإيضاح والتفسير لبنود القوائم المالية	4,52	0,57
	العام	4,24	0,22
	T	15,95	
	مستوى الدلالة	0,000	

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن أقل متوسط حصلت عليه الفقرة الثانية والمتعلقة بعدم نشر المعلومات التي يحتاجها المستثمر في الوقت المناسب، وقد بلغ 3,88 ومع أنه أقل متوسط في ضمن هذا المجال إلا أنه تجاوز الدرجة المحايدة إلى الموافقة مما يعني أن هناك مجموعة من المستجيبين يرون أنه لا يوجد اختلاف كثير في توقيت إصدار القوائم المالية، أما أكثر متوسط فقد حصلت عليه الفقرة الثامنة وهو 4,52 والتي تنص على أن هناك حاجة إلى زيادة درجة الإيضاح والتفسير لبنود

القوائم المالية وهو ما يتناسب مع نتيجة الفرضية الأولى. أما المتوسط العام لهذا المجال فقد بلغ 4,24 وبانحراف معياري 0,22 وهو أقل من نصف الواحد الصحيح مما يدل على توافق وتقارب في آراء المستجيبين.

ومن خلال نتيجة اختبار t نلاحظ قبول الفرضية التي تنص على أنه : لا يلبي تقرير المراجع الخارجي و التقارير المالية الحالية للشركات احتياجات مستخدميها.

المجال الرابع : اشتمل هذا المجال على تسع فقرات لقياس مدى ملائمة رأي المراجع عن مستوى الإفصاح في التقارير المالية مع المحتوى الفعلي لهذه التقارير.

جدول رقم (9) مدى ملائمة رأي المراجع للمحتوى الفعلي للتقارير المالية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	رأي المراجع عن التقارير المالية يبين دائما كفاية الإفصاح	3,79	0,60
2	لا يعير المراجع الإفصاح الاهتمام المناسب	4,14	0,70
3	رأي المراجع عن الإفصاح يعتمد على جوانب أخرى غير الإفصاح	4,11	0,74
4	يحتوي تقرير المراجع على مصطلحات غير مفهومة للمستخدم	3,70	0,58
5	يستخدم المراجعون ألفاظاً تختلف من مراجع إلى آخر للتعبير عن رأي واحد.	4,18	0.62
6	لا يصدر المراجع رأيا سلبيا عندما تكون القوائم المالية لاتعكس الصورة الصحيحة لواقع المنشاة.	4,05	0,60
7	لا يمتنع المراجع عن رأيه في حالة عدم تمكنه من الحصول على المعلومات الكافية و الملائمة	4,30	0.60
8	لا يتصف تقرير المراجع بالمصداقية للتعبير عن المحتوى الفعلي للقوائم المالية	4,18	0,62
9	تبين لكم حالات خالف فيها تقرير المراجع عن كفاية الإفصاح المحتوى الفعلي للقوائم المالية.	3,92	0,64
	العام	4,04	0,20
	قيمة T	15,76	
	مستوى الدلالة	0,000	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفقرة السابعة والمتعلقة بعدم امتناع المراجع عن إبداء الرأي عند عدم تمكنه من الحصول على المعلومات الكافية والملائمة قد حصلت على أعلى متوسط مما يعني أن غالبية المستجيبين يرون أن المراجع ربما يبدي رأيه دون الحصول على المعلومات التي تمكنه من

ذلك، بينما حصلت الفقرة الرابعة على أقل متوسط مما يعني أيضا أن المراجعين لا يميلون كثيرا إلى أن تقرير المراجع يحتوي على عبارات غير مفهومة، ولكن من خلال متوسط هذه الفقرة فإن هناك عدداً من المراجعين يوافقون على أن بعض فقرات تقرير المراجع تحوي مصطلحات غير مفهومة لأنه تجاوز 3,5 إلى 3,7 وهي أعلى من القيمة المحايدة.

أما اختبار الفرضية من خلال اختبار t ومستوى الدلالة فانه يتم قبول الفرضية القائلة:- لا يتلاءم رأي المراجع عن مستوى الإفصاح في التقارير المالية مع المحتوى الفعلي لهذه التقارير.

الاستنتاجات والتوصيات :

نستنتج من خلال هذه الدراسة :

1- أن المستثمر مع اعتماده على تقرير المراجع في اتخاذ القرارات الاستثمارية، إلا أنه يشعر أن تقرير المراجع لا يتلاءم مع محتوى التقارير المالية للشركات، مما يجعل التقارير المالية لا تلبي احتياجاته.

2- أن المراجعين والمستثمرين يرون بأهمية الإفصاح عن البنود التي جمعها الباحث في 25 بنداً، ولا يوجد اختلاف جوهري بينهم في أهميتها ولكن وجد بعض الاختلاف في ترتيب بعض هذه البنود من حيث الأهمية، وكان محدودا و لا يدل على الاختلاف فمن يرى أن بندا يقع في المرتبة الأولى يراه الفريق الآخر في المرتبة الثانية أو الثالثة مثلا ، وهذا لا يعني اختلافا بل قد يحدث في ضمن نفس الفريق.

3- أن واقع الإفصاح في التقارير المالية للشركات في اليمن ما زال ضعيفا وبحاجة إلى تطوير، والدليل في ذلك رغبة كل من المراجع والمستثمر في الإفصاح عن كثير من المعلومات، ولكن وحسب رأي المستثمرين فإن المراجع لا يعير الإفصاح الاهتمام الكافي، وأن هناك حاجة إلى زيادة الإيضاح والتفسير لبنود القوائم المالية (الفقرة 8 المجال الثالث).

4- أن عدم الثقة لدى المستثمر في كفاية الإفصاح يؤدي إلى لجوء المستثمر إلى عدم الاعتماد على القوائم المالية، لأنها لا تلبي احتياجاته، واتخاذ قرارات تعتمد أكثر على العلاقات الشخصية أو أمور أخرى تكون أكثر مخاطرة بالنسبة للمستثمر.

5- قصور أداء المراجع وفقا لما تمليه معايير المراجعة وقواعد السلوك المهنية والقوانين اليمنية النافذة.

6- أن المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية تفتقر (من وجهة نظر المستثمر) إلى الخصائص الأساسية للمعلومات وهي : الوقت المناسب، وسهولة الفهم، والصدق، والموضوعية، والموثوقية، والوضوح.

التوصيات :

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

1- اهتمام المراجع – عند التعبير عن كفاية الإفصاح – بتوفر الإفصاح عن البنود الواجب الإفصاح عنها والتي تهم المستثمر كما هي من وجهة نظر المستثمر والمراجع.

2- الاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية وإتاحتها للمستثمر وذلك من خلال إلزام الشركات المختلفة بنشر ملخصات ترفق مع القوائم المالية تتضمن أهم المعلومات المحاسبية المؤثرة في قرار المستثمر، بالإضافة إلى إصدار التقارير الفترية.

3- الاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية ذات التأثير الجوهري في سعر السهم وذلك بصفة مستقلة في الصحف.

4- العمل على إنشاء مؤسسات متخصصة في التحليل المالي للتقارير المحاسبية وذلك لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية.

5- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في أسواق المال عند فتح سوق الأوراق المالية اليمني مع مراعاة المتغيرات البيئية التي تحكم السوق اليمني.

6- إلزام الشركات المساهمة والمصارف بتطبيق أنظمة محاسبية عصرية تعتمد معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل عام (GAAP) .

7- نشر الوعي لدى مراجعي الحسابات بأهمية المهنة وأخلاقياتها بالنسبة للاستثمار من خلال المحاضرات والنشرات وغيرها من الوسائل .

8- ينبغي على الجمعيات المهنية إقامة العلاقات مع مثيلاتها الدولية والإقليمية وذلك لتطوير المهنة .

الهوامش:

(1) البنك المركزي اليمني :- التقرير السنوي 2011م
http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Annl_rep2011_ar.pdf

(2) وزارة التجارة والصناعة، الإدارة العامة للمحاسبين القانونيين،
http://www.moit.gov.ye/moit/ar/node/1918

(3) Uma Sekaran, Research Methods for Business, Second Edition, John Wiley and Sons, New York, 1992, p.287.

(4) Smith Molcolm and Richard Taffler, " The Incremental effect of Narrative accounting information in Corporate annual reports", **Journal of Business Finance & Accounting** (Dec 1995), pp: 1195-1210.

(5) H. Stephen Bryan, " Incremental information Content of required disclosures Contained in management discussion and analysis" , **Accounting Review**, (April 1997), pp: 285-301.

(6) Lin,Z,Jun and others, An experimental study of users' responses to qualified audit reports in China , **Journal of International Accounting Auditing & Taxation** , vol.12,2003,PP.1-22.

(7) Pel,D.L. and others , An Analysis of the Information Content of Qualified Audit Reports: Evidence from China's Shenzhen Market , www.cardiff.ac.uk/carbs/research/cafbru/2005%20ISCAR/Donglin.pdf

(8) الخوري، رتاب سالم، وبالقاسم، مسعود محمد، " أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 2، العدد 2، 2006 ، ص ص 163- 184.

(9) محمد محمود عبد ربه محمد ، " إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، ابريل 2008، ص ص 578 - 642.

(10) المطارنة، غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2009م.ص 114.

(11) الصبان ، محمد سمير ، هلال، عبدا لله ، 2002م ، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية ،الأسكندرية- مصر ، ص 364.

(12) جمعة، أحمد حلمي، 2000م، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن. ص 219 .

(13) محمد محمود، وآخرون، مرجع سابق ، ص 582 .

(14) الشيرازي، عباس مهدي، **نظرية المحاسبة** ، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 322.

(15) Ajinka, B.B., " An Empirical Evaluation of Lin of Business Reporting", **Journal of Accounting Research** , Autumn, 1980, pp. 343 – 361.

(16) عبدالله الحربي، " أهمية قراءة التقارير والقوائم المالية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية،"
www. Kantakji. Com/files/…E101 .ppt

(17) الشيرازي عباس مهدي ، مرجع سابق، ص ص 324 – 331 .

(18) زغدار أحمد & سفير محمد، " خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS)" **مجلة الباحث**، العدد 70، 2009م

المراجع:

1- الخوري، رتاب سالم، وبالقاسم، مسعود محمد، " أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 2، العدد 2، 2006، ص ص 163- 184.

2- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2009م.

3- الشيرازي، عباس مهدي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

4- الصبان ، محمد سمير ، هلال، عبدالله ،**(الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات)**،الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2002م.

5- المطارنة، غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2009م

6- بشرى عبد الوهاب وآخرون، " أثر المخاطرة على تقويم أداء ربحية الشركات، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المتداولة أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية " **مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم**، العدد السابع،2001، ص ص 294 - 320 .

7- جمعة، أحمد حلمي، **(المدخل الحديث لتدقيق الحسابات)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2000م.

8- زغدار أحمد & سفير محمد، " خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS)" **مجلة الباحث**، العدد 70، 2009- 2010، ص ص 83 – 91،

9- محمد محمود عبد ربه محمد ، " إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، ابريل ، 2008ص ص 578 - 642.

10- هندريكسن. إلدون س، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، مطبعة التولي، الإسكندرية، 1990م.

1- Ajinka, B.B., " An Empirical Evaluation of Lin of Business Reporting", **Journal of Accounting Research** , Autumn, 1980, pp. 343 – 361.

2- Smith Molcolm and Richard Taffler, " The Incremental effect of Narrative accounting information in Corporate annual reports", **Journal of Business Finance & Accounting** (Dec 1995), pp: 1195-1210.

3- H. Stephen Bryan, " Incremental information Content of required disclosures Contained in management discussion and analysis" , **Accounting Review**, (April 1997), pp: 285-301.

4- Lin,Z,Jun and others, An experimental study of users' responses to qualified audit reports in China , **Journal of International Accounting Auditing & Taxation** , vol.12,2003,PP.1-22.

المواقع الالكترونية

1- Pel,D.L. and others , An Analysis of the Information Content of Qualified Audit Reports: Evidence from China's Shenzhen Market, www.cardiff.ac.uk/carbs/research/cafbru/2005%20ISCAR/Donglin.pdf ,

2- البنك المركزي اليمني :- التقرير السنوي 2011م http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Annl_rep2011_ar.pdf

3- عبدالله الحربي، " أهمية قراءة التقارير والقوائم المالية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية،"

http://www. Kantakji. Com/files/…E101.ppt

4- وزارة التجارة والصناعة، الإدارة العامة للمحاسبين القانونيين، http://www.moit.gov.ye/moit/ar/node/1918

استبيان الدراسة

الجزء الأول:

معلومات عامة:

أرجو وضع علامة (×) على العبارة المناسبة في كل فقرة من الفقرات المبينة في أدناه:

1- المؤهل الأكاديمي:

أ) دكتوراه _____ ب) ماجستير _____

د) بكالوريوس _____ هـ) أخرى (اذكرها) _____

2- سنوات الخبرة في مجال العمل:

- أقل من خمس سنوات. _____
- من خمس إلى أقل من عشر سنوات. _____
- من عشر إلى أقل من 15 سنة. _____
- من خمس عشرة سنة وأكثر. _____

الجزء الثاني:

يتكون هذا الجزء من الأسئلة التي تعكس قياس فرضيات الدراسة، يرجى وضع علامة (X) تحت الدرجة التي تراها مناسبة.

1- يعد الإفصاح عن البنود الآتية مهما لتقدير كفاية الإفصاح :-

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
1	المعاملات التي تتم بين المنشأة وأعضاء مجلس الإدارة					
2	المعاملات التي تتم بين المنشأة والجهات الحكومية					
3	المعاملات التي تتم بين المنشأة والشركات التابعة					
4	أثر المعاملات مع الأطراف ذوت العلاقة في القوائم المالية.					
5	المبالغ المقارنة للفترة السابقة.					
6	الاتفاقيات التعاقدية والمفاوضات					
7	التغيرات في الأسعار					
8	التغييرات القانونية في طبيعة المنشأة.					
9	التغييرات الإدارية في طبيعة المنشأة.					

10	وجود تقرير مفصل عن مدى الالتزام البيئي للمنشأة					
11	معدل النمو السنوي للأرباح					
12	درجة المنافسة التي تواجهها المنشأة					
13	ربحية السهم الأساسية					
14	تفصيلات ربحية السهم من دخل العمليات المستمرة ودخل العمليات غير المستمرة، والبنود غير العادية.					
15	الأثر المتجمع للتغيرات المحاسبية في ربحية السهم.					
16	الدخل من التسويات المحاسبية المتجمعة لسنوات سابقة.					
17	قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط.					
18	الأصول الفكرية والبشرية للمنشاة .					
19	القيمة العادلة للمنشأة					
20	الأداء المالي للمنشأة					
21	التغيرات في حقوق الملكية بدون المعاملات معهم.					
22	السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية.					
23	التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وتأثيرها في المعلومات الواردة بالقوائم المالية.					
24	الأحداث التالية لتاريخ إعداد الميزانية وتأثيرها في المعلومات الواردة بالتقارير المالية.					
25	المكاسب والخسائر المحتملة، وتأثيرها في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية.					

2- مدى اعتماد المستخدم على تقرير المراجع

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
1	يتم الاعتماد على تقرير المراجع عند اتخاذ قرار شراء أسهم					
2	يتم الاعتماد على تقرير المراجع عند اتخاذ قرار منح الائتمان					
3	يعد تقرير المراجع من أهم الوثائق التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية					
4	تتأثر درجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية بتقرير المراجع النظيف					
5	تتأثر درجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية بتقرير المراجع المتحفظ أو السلبي					
6	تتأثر درجة الاعتماد على تقرير المراجع بما يتضمنه من رأي (نظيف ، متحفظ أو سلبي)					
7	يؤثر تقرير المراجع المتحفظ على قرار منح الائتمان أو شراء الأسهم سلبا					
8	يؤثر تقرير المراجع السلبي في قرار منح الائتمان أو شراء الأسهم سلبا					
9	يؤثر تقرير المراجع النظيف على قرار منح الائتمان أو شراء الأسهم إيجابا					
10	ليس هناك مصادر أخرى أهم من تقرير المراجع يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية					

3- مدى تلبية تقرير المراجع والتقارير المالية الحالية لاحتياجات مستخدمها.

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
1	المعلومات الواردة في القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة غير كافية للمستثمر.					
2	لا يتم نشر المعلومات التي تحتاجونها في الوقت المناسب					
3	ما يرد في القوائم والتقرير المالية من معلومات – بشكلها الحالي – صعبة الفهم من قبل المستخدمين					
4	تفتقر المعلومات الواردة في القوائم المالية (بشكلها الحالي) للموضوعية.					
5	تفتقر المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بشكلها الحالي للصدق.					
6	تفتقر المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بشكلها الحالي للموثوقية.					
7	تفتقر المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بشكلها الحالي للوضوح .					
8	هناك حاجة إلى زيادة درجة الإيضاح والتفسير لبنود القوائم المالية					

4 – مدى ملائمة تقرير المراجع عن مستوى الإفصاح للمحتوى الإعلامي للتقارير المالية.

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
1	رأي المراجع عن التقارير المالية يبين دائما كفاية الإفصاح					
2	لا يعير المراجع الإفصاح الاهتمام المناسب					
3-	رأي المراجع عن الإفصاح يعتمد على جوانب أخرى غير الإفصاح					
4	لا يحتوي تقرير المراجع على مصطلحات غير مفهومة للمستخدم					
5	يستخدم المراجعون ألفاظاً تختلف من مراجع إلى آخر للتعبير عن رأي واحد.					
6	لا يصدر المراجع رأيا سلبيا عندما تكون القوائم المالية لاتعكس الصورة الصحيحة لواقع المنشاة.					
7	لا يمتنع المراجع عن رأيه في حالة عدم تمكنه من الحصول على المعلومات الكافية و الملائمة					
8	لا يتصف تقرير المراجع بالمصداقية للتعبير عن المحتوى الفعلي للقوائم المالية					
9	تبين لكم حالات خالف فيها تقرير المراجع عن كفاية الإفصاح المحتوى الفعلي للقوائم المالية.					

Effect of Auditor Option About Disclosure in financial statements on Investors Decisions

Ahmed Abdulla Alamoudi

Abstract

The study aimed to evaluating the conforming of auditors and investors in respect to items important that must disclosed in financial statements, evaluating the congeniality extent of auditor report about disclosure adequacy with financial reports content, studying the responding extent of financial reports content for investors needs, and studying effect of auditor report on investors decisions.

The study consists of an introduction and two chapters. The first chapter deals with the theoretic side of subject , The second chapter deals with the field side of the study. A questionnaire was designed and distributed to sample of banks as investors for all hypotheses, and auditors for first hypothesis. The study showed the following results:-

- Conforming of auditors and investors in respect to items important that must disclosed in financial statements.
- The financial reports content of companies in Yemen dose not respond to investors needs.
- The auditor report about disclosure adequacy dose not consort with financial reports content.
- The auditor report about disclosure adequacy is impacting investors decisions.